مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في شرح الألفية
دراسة في ضوء كتب ابن مالك الأخرى

م.د.آس عقيل الموسوي
مديرية تربية المثنى

التخصص العام للبحث: اللغة العربية	التخصص الدقيق للبحث: اللغة العربية/ لغة

معلومات الورقة البحثية

تاريخ الاستلام 2025/9/1
تاريخ القبول 2025/10/14
تاريخ النشر 2025/11/20

الكلمات الرئيسية:

اعتراض، ابن عقيل ، ابن عقيل ، شرح الالفية

المستخلص باللغة العربية:

الملخص :

وظف ابن عقيل اعتراضاته في عرض المسائل في شرحه وكان يذكر الاعتراض حسب رأيه أو رأي المذهب الذي ينتمي له، وعند عرض هذه الاعتراضات على كتب ابن مالك الأخرى غير الألفية يتضح لنا أحقية اعتراض الشارح ابن عقيل على المصنف ومناقشة الاعتراض.

فكان ابن عقيل يتبع منهجاً مختلفاً في مسائل الألفية فنجده شارحاً لما وجد في النص شرحاً نحوياً خالصاً، وقد نجده مناقشاً للنص ومحاولاً الوقوف على المؤثرات التي أثرت في ابن مالك في اتخاذه لرأيه، وتارة ثالثة نجده متمسكاً بمذهبه النحوي فارضاً إياه على نص ابن مالك، وقد نراه باحثاً في النصوص القديمة السابقة لهما للوقوف على الرأي الذي يراه مناسباً، إمّا؛ لأن أحد العلماء قد تبناه، أو بسبب كون المذهب الذي اتخذه ابن مالك مخالفا لما يراه ابن عقيل صحيحا.

doi: https://doi.org/10.63797/bjh.

الملخص :

وظف ابن عقيل اعتراضاته في عرض المسائل في شرحه وكان يذكر الاعتراض حسب رأيه أو توجه المذهب الذي ينتمي له، وعند عرض هذه الاعتراضات على كتب ابن مالك الأخرى غير الألفية يتضح لنا أحقية اعتراض الشارح ابن عقيل على المصنف ومناقشة الاعتراض.

فكان ابن عقيل يتبع منهجاً مختلفاً في مسائل الألفية فنجده شارحاً لما وجد في النص شرحاً نحوياً خالصاً، وقد نجده مناقشاً للنص ومحاولاً الوقوف على المؤثرات التي أثرت في ابن مالك في اتخاذه لرأيه، وتارة ثالثة نجده متمسكاً بمذهبه النحوي فارضاً إياه على نص ابن مالك، وقد نراه باحثاً في النصوص القديمة السابقة لهما للوقوف على الرأي الذي يراه مناسباً، إمّا؛ لأن أحد العلماء قد تبناه، أو بسبب كون المذهب الذي اتخذه ابن مالك مخالفا لما يراه ابن عقيل صحيحا.

الاعتراضات لغة واصطلاحاً:

الاعتراض لغةً:

المعارضة: ((اعترض فلانٌ فلاناً؛ أي وقع فيه، وعارضه؛ أي جانبه وعدل عنه))(الجوهري:(مادة عَرَضَ): 3\ 1084 ، وينظر سعيد أبو حبيب: 247)، والمعارضة من عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابه؛ أي قابلته، وفلان يعارضني أي يباريني(ينظر: ابن منظور: 7\167-168).

والاعتراض أيضاً: المنع والأصل فيه أن الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيره كالجذع أو الحاجز منع السابلة من سلوكه، توضع الاعتراض موضع المنع لهذا المعنى، قال تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً}(البقرة: 224)؛ أي: لا تعترضوا باليمين ومعناه: لا تجعلوا الحلف بالله معترضاً مانعاً له(ينظر:الفيروزآبادي: (مادة عرض): 833). وهو من ((اعترض له: منعه، واعترض عليه، أنكر قوله، وفعله))(إبراهيم أنيس: 2\423).

اصطلاحا:

الاعتراض هو: ((إقامة دليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم))(الجرجاني: 1\281، النهانوي: 1\259)، والجرجاني يفصّل في أنواع الاعتراض فيقول: (ودليل المعارض إن كان عين دليل المعلل يسمى "قلبا" وإلا فإن كانت صورته كصورته يسمى"معارضة" بالمثل وإلا معارضة بالغير)(الجرجاني: 1\281).

وإن المعارضة: حجة أو دليل يراد به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهبٍ أو رأيٍ ما(ينظر أبو البقاء:1\231)، وتعليل ذلك أنّ كثيراً من الاعتراضات إنما تساق لبيان خطأ بعض الآراء أو قصورها، وقيل: ((مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما يباينه))(أبو البقاء:1\231).

ونعرض مسائل من اعتراضات ابن عقيل لبيان أثر اعتراضه وتأثره بما كتب ابن مالك في كتبه الأخرى.

أولاً : تقديم خبر دام عليها:

قال ابن عقيل:**((وأشار بقوله "وكل سبقه دام حظر "إلى أن كل العرب أو كل النحاة منع سبق خبر دام عليها وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو لا أصحبك قائما ما دام زيد فمسلم وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على دام وحدها نحو لا أصحبك ما قائما دام زيد وعلى ذلك حمله ولده في شرحه – ففيه نظر والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول لا أصحبك ما قائما دام زيد كما تقول لا أصحبك ما زيدا كلمت))**(ابن عقيل-1980 :1/275-276).

الملاحظ من كلام ابن عقيل انه لم يتبين من كلام الناظم المقصود من المنع فيما إذا كان في تقدم الخبر دام مع ما أو على دام فقط ، فقال إذا كان يقصد ابن مالك الأول فجيد؛ ولكن إن قصد الثاني فلا يوافقه بل يعترض عليه لأنه يقول: لا يوجد اتفاق في هذه الحالة، ويتضح أن ابن عقيل لم يقف على رأي قاطع في قصد ابن مالك، فلا بد أن نرجع إلى تصانيف ابن مالك وشروحها لتوضيح رأي ابن مالك.

ففي شرح الكافية عند شرح البيت:

((وقدم إن شئت على الفعل الخبر ... ما لم يكن "دام" وفي "ليس" نظر))(ابن مالك-2000 :1/ 396)

قال: ((...ولهذا امتنع تقديم خبر "دام" عليها أبدًا؛ لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لـ"ما"))(ابن مالك-2000: 1/ 397)، ويفهم من قوله (أبداً) الصورتين اللتين ذكرهما ابن عقيل.

وأمّا في الفوائد فقد قال: ((وتوسط أخبارها كلها جائز. وكذلك تقديمها عليها إلا خبر"ما دام"...))(ابن مالك الأندلسي-1406ه :26)، فهنا يقول "خبر ما دام" ليس كقوله في شرح الكافية السابق "خبر دام ".

وفي شرح التسهيل لا يشرح ابن مالك ما قاله في التسهيل: ((ولا يتقدم خبر"ما دام" اتفاقا))(ابن مالك الأندلسي- 1990م :1/ 348)، وهذا ما لا أجده في غيره من المواضع إذ كان يلتزم شرح ما ورد في التسهيل(وما يتضح لي أن هذا في اغلب النسخ؛ لأن في الطبعتين المتوفرتين لدي ولمحققين مختلفين لا يذكرون أن ثمة نسخة ورد فيها شرح قوله هذا).

ولكن شرّاح التسهيل وقفوا عند قوله السابق بالشرح والتفصيل وهم (أبو حيان ت(745هـ)،والجرجاوي ت(905هـ)، والمرابط الدلائي ت(1089هـ))، فأبو حيان يقول: ((وقوله ولا يتقدم خبر...نحو: لا أصحبك طالعة ما دامت الشمس؛ لأن "طالعة" معمول لصلة ما، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وفي الإفصاح:" لا يتقدم الخبر على " دام" لأنها بمنزلة "أنْ "؛ لأن الحرف

المصدري لا يفصل بينه وبين فعله لأنه كالجزء منه، ولا على " ما" لما تقدم من أن الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله، كما لا يتقدم بنفسه عليه "))(أبو حيان الأندلسي:3\177).

ويذكر قول ابن المصنف في شرح الألفية في هذه المسألة الذي قال فيه: إن كل فعل مثل دام يقارنه حرف مصدري لا يجوز تقدم الخبر عليه وحده أو عليه مع "ما"(ينظر: ابن الناظم: 69 ، وأبو حيان الأندلسي :3\177)، فيرد قول ابن الناظم ت(686هـ) بقوله: ((وليس كما ذكر، بل الحرف فيه تفصيل بين أن يكون عاملا أو غير عامل، أن كان غير عاملة جاز أن يتقدم على الفعل لا على الحرف، نحو قولك: عجبت مما زيدا تضرب، تريد: مما تضرب زيدا. وان كان عاملا ففي جواز التقديم خلاف، ومذهب البصريين المنع))(أبو حيان الأندلسي :3\178).

ويقول في خاتمة كلامه: ((فمقتضى ما ذكرناه إن يجوز لا أصحبك ما طالعة دامت الشمس، وهو الذي يقتضيه القياس نحو: عجبت مما زيدا تضرب، إلا أن علل ذلك بان دام لا تتصرف، فيمكن المنع))(أبو حيان الأندلسي:3\178)؛ أي انه يذهب إلى قياس ما دام على ما تضرب فيجوز عنده التقديم على الفعل فقط؛ ولكن يذكر أنّ المانعين لهم علة وهي أنّ دام غير متصرف؛ أي أنها لا تقوى على العمل فيما يسبقها.

وأمّا الجرجاوي ففي شرحه يذكر اعتراض ابن عقيل في الألفية فيقول في شرح قول ابن مالك " ولا يتقدّم ...اتفاقاً": ((من البصريين والكوفيين...، وأمّا توسيطه بين "ما" و"دام"، فنص صاحب الإفصاح، وابن المصنف على المنع، وهو ظاهر كلام المصنف، قال ابن عقيل– في شرح الألفية– وفيه نظر، والذي يظهر أنّه لا يمتنع، وفي نظره نظر؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين الموصول الحرفي وصلته بمعمول الصلة، وهما كالشيء الواحد))، وينتهي إلى نتيجة مفادها ((أن محل الاتفاق أنما هو في التقديم على " ما" و"دام" ، أمّا التقديم على "دام " دون "ما"، ففيه اضطراب))(الازهري: 267).

وأما مرابط الدلائي فلا يعدو كلامه على إعادة ما قاله الشرّاح السابقين له(الدلائي:1187).

ومن ثم يتضح أن ابن عقيل كان محقا في اعتراضه على ابن مالك، وفي عدم الوقوف على المقصد الفصل من كلامه؛ لأن ابن مالك لم يفصل في تصانيفه في المسألة، ومن شرح التسهيل من النحاة ذكر الاعتراض نفسه، أو ذكر أن ثمة خلاف في منع تقدم الخبر على دام دون ما.

إعراب الأسماء الستة:

قال ابن عقيل:**(الأسماء الستة وهي أب وأخ وحم وهن وفوه وذو مال فهذه ترفع بالواو نحو جاء أبو زيد وتنصب بالألف نحو رأيت أباه وتجر بالياء نحو مررت بأبيه والمشهور أنها معربة بالحروف فالواو نائبة عن الضمة والألف نائبة عن الفتحة والياء نائبة عن الكسرة وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله وارفع بواو إلى آخر البيت والصحيح أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء فالرفع بضمة مقدرة على الواو والنصب بفتحة مقدرة على الألف والجر بكسرة مقدرة على الياء فعلى هذا المذهب الصحيح لم ينب شيء عن شيء مما سبق ذكره)**(ابن عقيل- 1980 : 44/1).

عند رجوعي إلى كتب ابن مالك النحوية والمتوفرة بين يدي شرح الكافية الشافية، والفوائد المحوية، وشرح التسهيل، كانت أراء ابن مالك في شرح الكافية مختصرة جداً، فلا أجد ثمة توسع في ذكر الآراء الأخرى مثل الذي أجده في شرح التسهيل فلم يذكر عن إعراب الأسماء الستة في شرح قوله:

((ذو المعرب ارفعه بواو والألف ... لنصبه، وجره باليا عرف))(ابن مالك الأندلسي-2000 : 1/ 181)

إلا قوله في شرح البيت التالي له في فم: ((وقدم ذكره على ذكر أخواته؛ لأن الإعراب بالحروف لا يفارقه وسائر أخواته قد تفرد فتعرب بالحركات))(ابن مالك الأندلسي-2000: 182/1). فأجده قد ضمّن كلامه مذهبه في إعراب هذه الأسماء وشروط إعرابها بالحروف فقوله: (لأن الإعراب بالحروف لا يفارقه)؛ أي أن إعرابها بالحروف، ذكر قوله: (قد تفرد...)؛ أي أن شرط إعرابها بالحروف هو عدم التفرد –الإضافة - من دون أن يشير إلى الآراء الأخرى في إعرابها(ينظر ابن مالك الأندلسي-2000: 182/1).

أمّا في الفوائد المحوية فقال:((وتنوب الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخٍ،...))(ابن مالك الأندلسي1406هـ: 3)، الملحوظ من كلامه إعرابها بالحروف.

أمّا في شرح التسهيل فنجد آراء ابن مالك واضحةً وصريحةً مع ذكر آراء أخرى مناقضة أو موافقة أو ضعيفة أو شاذة والتعليق على كل واحد منها، مع ذكر أدلة لكلّ رأي يذهب إليه.

فبدأ في شرح إعراب الأسماء الستة بقوله: (في إعراب هذه الأسماء خلاف) وذكر عدة آراء في إعرابها وبعد ذلك أتفق مع أحدها، واعترض على أخرى، وصحح آراء منها -غير الذي ذهب إليه -... ، وعند الاقتصار على ما أورده ابن عقيل في اعتراضه من آراء إذ ذكر فيه رأيين أحدهما عدّه صحيحا والأخر قال فيه مشهورا(ابن عقيل-1980 :1/ 45).

قال ابن مالك في شرح التسهيل في الرأي الذي ذهب إليه ابن عقيل وصححه: (ومنهم من جعل إعرابها منويّاً في حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول لها على الإعراب المنوي)(ابن مالك الأندلسي- 1990: 47/1)، ثم يذكر الرأي بالتفصيل الذي يوضح من القائل بهذا الرأي عند الكلام على (فيك) فيقول: (... فوك وأخواتها عند سيبويه ت(180هـ) وأبي علي الفارسي ت(377هـ)، وهو مذهب قوي من جهة القياس؛ لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه ، وقد أمكن ذلك في هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعيا في المقصور نحو: جاء الفتى وفي المحكي كقولك :من زيداً؟ لقائل رأيتُ زيدا، وفي المتبع كقراءة بعضهم :(الحمد لله)، وقولهم وا غلام زيداه، مع عدم ظاهر للمقدّر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه ... وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه)(ابن مالك الأندلسي-1990:1/ 52 -53) ويقصد بالأقوال التي بطلت(ينظر ابن مالك الأندلسي- 1990: 52/1) هي:

1. الإعراب بالحركات والحروف معا. 2. الإعراب بالحركات فقط (ينظر: ابن مالك الأندلسي- 1990 :1\ 53).

وعند رجوعي إلى كتاب سيبويه لم أجد سيبويه قد فصّل في إعراب الأسماء الستة التفصيل الذي أورده ابن مالك له وقد وضح الباحث مازن الزيدي ذلك وذكر ما نسبه النحويون لسيبويه في إعرابها، وقد خرج بنتيجة مفادها ((ويبدو أن النحاة قد بنوى نسبتهم هذه الآراء إلى سيبويه، ومن ثمَّ الأحكام بناء على التشابه بين هذه الحروف وحروف التثنية والجمع ؛ ذلك لأن سيبويه ليس له رأي فيما يخصُّ هذه المسألة من الأسماء الستة كما كان له رأي في التثنية والجمع. وجُلُّ المسألة أنَّ النحاة قاسوا رأيه فيها على التثنية والجمع ،.....))(ينظر: الزيدي: 98-90)، ومن ثم فان سيبويه لم يكن له رأي في إعراب هذه الأسماء وقد ورد ذكرها في كتابه في موضعين الأول: قوله: "واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوكَ، ورأيتُ هناك، ومررتُ بهنيك، ويقول: هَنَوانِ فيُجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذا قال: هنواتٌ ، يردّه في التثنية والجمع بالتاء" ...والعلة ههنا هي العلة في: أبٍ وأخٍ ونحوهما)(سيبويه: 360/3).

الموضع الثاني: قوله: "وزعم أنّ أصل بنت وابنةٍ فَعلٌ كما أن أخت فَعَلٌ، يدلُّك على ذلك أخُوك، وأخاك، وأخيك، وقول بعض العرب فيما زعم يونس إخاء، فهذا جمعُ فَعل"(سيبويه: 163/3).

وهذا لا يدل على مذهبه في إعرابه، ولكني أعجب من أن يذكر احد الباحثين أن سيبويه قد ذكر إعرابها في كتابه ويذكر رقم الجزء والصفحة، وعند رجوعي إليها لم أجد لها ذكر فيذكر الباحث في ردود النحاة على سيبويه إن سيبويه قد ذكر إعرابها في كتابه(في الجزء(15). صفحة 18، (ينظر: عبد الزهرة زبون: 90)، إذ أن كلام سيبويه في هذه الصفحة كان في المثنى وهذا ما يثبت رأي د. مازن الزيدي.

أمّا رأي أبي علي الفارسي لم أجده في الإيضاح ويبدو لي أن ما قيل في رأي سيبويه هو نفسه ما يجب أن يقال في رأي أبي علي.

وقد نبّه أبو حيان وابن عقيل على أنّ ابن مالك قد صحح هذا المذهب - وهو مذهب سيبويه وأبي علي الفارسي- في هذا القول وهو على خلاف ما ذهب إليه أولا في التسهيل في أن الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات (ينظر: أبو حيان الأندلسي: 1\176، و ابن عقيل-1980 - دار الفكر: 1\29).

وأمّا الرأي الآخر الذي ذهب إليه في الشافية الكافية والألفية فقال فيه شرح التسهيل: ((ومنهم من جعل إعرابها منوياً في حروف المد على سبيل النيابة عن الحركات وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء له (كذا)(ينظر: المطبوع، الصواب "به "وقد ورد به في التحقيق الآخر لعبد الرحمن ومحمد بدوي، ابن مالك الأندلسي 1990: 1\43) لبيان مقتضى العامل. ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف لأن الحرف المختلف البيان صالح لدلالة، أصلاً كان أو زائدا))(ابن مالك الأندلسي-1990: 47) ويناقش أبو حيان هذا القول من جهتين:

أحداهما: يناقش بها قول ابن مالك (ولا فائدة في جعل مقدر متنازع عليه فيه دليلا)، قائلا بأن هذا القول لا يرد على كل المذاهب بل فقط على من يجعل الإعراب مقدر وهما مذهبان، مذهب من يجعل الإعراب مقدر في الحروف والأخر من يجعل الإعراب مقدر فيما قبل الحروف(ينظر أبو حيان الأندلسي:3\ 179 -180).

الأخرى: يناقش بها قول ابن مالك (ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف...)، قائلاً: ((نعم يمنع ذلك؛ لأن الحرف الأصلي لا يكون إعرابا))(أبو حيان الأندلسي:3\ 180) سبب ذلك أن الإعراب زائد على أصول الكلمة أو ما نزل منزلة الأصل إذا كان زائداً وان الحرف في هذه الأسماء أصل(ينظر أبو حيان الأندلسي: 3\180).

ويضيف ابن مالك فائدة أخرى بأن يجعل الحروف هي الإعراب وهي: ((كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدة؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله في الآحاد أمن من الاستبعاد ، ولم يحد عن المعتاد))(ابن مالك الأندلسي-1990: 48)، في هذا نص ابن مالك إلى أي المذاهب يميل ويعطي السبب مقدما وهو كونه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف يعني انه يصرح بترك الصحيح (مذهب سيبويه) مع أدلته اللغوية القوية، ويذهب مع رأي اعتقد بان أدلته ليست بقوة الأدلة التي ذكرها هو لرأي سيبويه إذ لا تبتعد عن كونها أدلة تعتمد على أراء فلسفية – إن صح التعبير– والمناسَبة -مناسبتها مع ما بعدها- .

ويعترض أبو حيان على قول ابن مالك في كون إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف لامندوحة عنه، قائلاً إن أكثر النحويين لا يعربون المثنى والمجموع بالحروف(ينظر: أبو حيان الأندلسي: 180)، ومن ثمّ كيف يكون من بت خلاف حجة لإثبات لآخر مُختلف فيه أيضا؟ أي أن إعراب المثنى والمجموع بالحروف ليس ثابتا عند النحويين فلا يمكن أن يكون إعراب الأسماء الستة توطئة لهما... .

وفي شرح الجرجاوي فلا يعترض على ابن مالك في اختياره الإعراب بالحروف؛ ولكنه يقول في مقابل قوله الأصح تسعة مذاهب مسطورة في المرادي(ينظر: الازهري: 30)، بينما لم يذكر إعراب الأسماء الستة المرابط الدلائي في نتائج التحصيل مع أن شرحه أكثر تفصيلاً من غيره.

ومع كون ابن عقيل تلميذ أبي حيان نجده قد أورد الاعتراض نفسه، ولكن ابن عقيل أبهم وأبو حيان أفصح، فنجد قول ابن عقيل "الصحيح" لم يغفل عنه ابن مالك بل انه نص عليه في شرحه للتسهيل، وحتى قوله-ابن عقيل –" المشهور "إلى ما ذهب إليه ابن مالك قد عبر عنه ابن مالك بأنه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف يدل على أن ابن عقيل لم يرجع في هذه المسالة إلى كتب ابن مالك - مع انه قد شرح كتاب التسهيل لابن مالك، ولم يعترض عليه بل ذكر إن مذهبه مذهب قطرب (ت206 هـ) وأبي إسحاق الزيادي (249 هـ) والزجاجي(337 هـ) و ... فضلاً عن أن ابن مالك فصل في شرح التسهيل في الآراء - ومع انه رجع لهذه الكتب حينما ما صرح هو بذلك في مواطن أخرى، وأن ابن مالك له العذر في أن يقتصر على الرأي الذي يعدّه مناسبا لأن الألفية موطن اختصار وليست موطن تفصيل فضلاً عن أن ابن مالك قلما يذكر اختلاف الآراء في ألفيته.

ناصب المستثنى:

قال ابن عقيل:**(والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له "إلا" وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنت "إلا" مع تمام ينتصب أي أنه ينتصب الذي استثنته "إلا" مع تمام الكلام إذا كان موجبا)**(ابن عقيل-1980 : 2/ 211).

اعتراض ابن عقيل على ابن مالك في هذه المسألة في ناصب المستثنى و يفهم من كلام ابن عقيل أن للنحويين مذاهب مختلفة في ناصب المستثنى ومنها مذهب يقول: إن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا" وهو الصحيح "إلا" أن المصنف –ابن مالك – ذهب إلى أن ناصب المستثنى "إلا" ويضيف ابن عقيل إلى اعتراضه اعتراض آخر ويقول إن ابن مالك يزعم أن انه مذهب سيبويه ،ولكن ابن عقيل يقول في غير هذا الكتاب ولكن في نهاية الفقرة يذكر(وهذا معنى قوله ما استثنت "إلا" ..) فأن ابن مالك حتى في هذا الكتاب يقول ذلك فكان الأولى أن يقول: واختار المصنف أن الناصب له "إلا" وزعم في غير هذا الكتاب انه مذهب سيبويه.

ففي الكافية قال ابن مالك: ((مخرج أو كمخرج مستثنى ... من بعد "إلا" أو كـ"إلا" معنى) وشرح قوله بـ (كل ما استثنى من جنسه بـ"ألا" أو بغيرها من أدوات الاستثناء))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2/ 700).

وأمّا في الفوائد فقال: ((... ولا يعمل ما قبل "إلا" فيما بعد المستثنى بها إن لم يكن مستثنىً منه، أو صفة أو معمولَ ما لا يتعلق به المستثنى خلافا للكسائي، وما أوهم ذلك من معمولِ فعلٍ أو شبهه قدر تقديمه على "إلا" أن كان مرفوعا، واضمر له عامل إن كان مجرورا أو منصوبا))(ابن مالك الأندلسي-1406هـ: 49).

وفي تسهيل الفوائد قال: ((وأن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى ب"إلا" النصب مطلقا، بها لا بما قبلها معدّى بها، ولا به مستقلا، ولا بأستثنى مضمرا، ولا مقدرة بعدها، ولا بأن مخففة مركبا منها ومن لا خلافا لزاعمي ذلك، وفاقا لسيبويه والمبرد)(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\188)، وفصّل في قوله هذا في شرحه للتسهيل ففي قوله:" بها لا بما قبلها " بين انه كان:(مشيرا إلى الخلاف النحوي في ناصب المستثنى بـ"إلا" ، واخترتُ نصبه بها نفسها، وزعمت أني في ذلك موافق لسيبويه، وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على الجمهور الشرّاح لكتابه، وأنا استعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا...)(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\194)، وسأورد كلامه في إثبات رأي سيبويه لاحقا إن شاء الله تعالى(لأن ابن عقيل افرد سيبويه في اعتراضه بعد عرض الآراء الأخرى).

قال: (وجملتها خمسة)(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\199، وينظر: (ابن عقيل1980 :1\555 ، ولم يختلف كلام الجرجاوي في شرح التسهيل عن كلام ابن مالك في شرحه للتسهيل في ذكر الأمثلة والردود التي ذكرها ابن مالك، ينظر: الدلائي:1167): وهي:

أولا: مذهب السيرافي القائل إن الناصب هو ما قبل "إلا" فابن مالك يرفض هذا المذهب ويبطله فيقول: ((ويبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة "إلا" أربعة إلا درهما "إلا" ربعا، إذ لا فعل في المثال المذكور "إلا" قبضت، فإذا جعل معدّى بـ"إلا" لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحط "النقص"، والى الدرهم بمعنى الجبر "الجمع"، والى الربع بمعنى الحط ، وذلك حكم بما لا نظير له فأن استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين))(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\ 199-200)، وأيضا إذا كررت "إلا" دون عطف في المنى ومثال ذلك قاموا "إلا" زيدا "إلا" عَمرا، فأن الأول والثاني متوافقان في المعنى، ((فلو جعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بـ"إلا" لزم من ذلك عدم النظير إذ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه))(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\200).

الثاني: مذهب ابن خروف وهو أن يكون ما قبل "إلا" هو الناصب على سبيل الاستقلال وقد أبطل هذا المذهب فيقول: (وذلك أن المنصوب على الاستثناء بعد "إلا" لا مقتضى له غيرها؛ لكنها لو حذفت لم يكن لذكره معنى، فلو لم تكن عاملة فيه ولا موصولة عمل ما قبلها إليه مع اقتضائها إياه لزم عدم النظير فوجب اجتنابه(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\200)، والذي دعا ابن خروف إلى هذا الرأي انتصاب "غير" إذا وقعت موقع "إلا" المنتصب ما بعدها فنصبوها على الاستثناء قال ابن خروف: ((فلو كان المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة، ...))(في كتابه شرح جمل الزجاج لم أجد له هذا الرأي بل كان مذهبه فيه الناصب هو الفعل بتوسط إلا ؛ أي الرأي الأول الذي رفضه ابن مالك، وقد نبهت محققة الكتاب إلى أن بعض النحاة ذكروا له رأياً غير هذا، وهم: ابن مالك في التسهيل، وأبو حيان في ارتشاف الضرب، والسيوطي في الهمع، وغيرهم، ينظر:ابن خروف:2\958)، ورُدّ بأن غير منصوبة على الحال دالة على الاستثناء(ينظر ابن مالك الأندلسي-1990 :2\200).

الثالث: وهو مذهب الزجاج وهو أن الناصب بعد "إلا" مضمر وقد قال السيرافي انه مذهب الزجاج والمبرد (ينظر: ابن مالك الأندلسي-1990 :2\201)، وقد رفضه ابن مالك فقال: ((إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاء ذلك لنصب ما ولى " ليت، وكان، ولا " بأتمنى وأشبه وانفي، وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار استثنى))(ابن مالك الأندلسي-1990 : 2\201)، وما وجدته في المقتضب والكامل لا يوحي إلى ما ذكره ابن مالك نقلا عن السيرافي إذ أن المبرد في المقتضب يقول: ((وَذَلِكَ لِأَنَّك لما قلت جَاءَنِي الْقَوْم وَقع عِنْد السَّامع أَن زيدا فيهم فَلَمَّا قلت إِلَّا زيدا كَانَت إِلَّا بَدَلا من قَوْلك أَعنِي زيدا وَاسْتثنى فِيمَن جَاءَنِي زيدا فَكَانَت بَدَلا من الْفِعْل)(المبرد 4\390)، و أمّا في الكامل فقال: ((فذا قلت: "جاءني القوم" لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا احدهم، فإذا قلت :" إلا زيدا "، فالمعنى :لا اعني فيهم زيدا، أو استثني ممن ذكرت زيدا، ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت لك أبين منه، وهو مترجم عمّا قال غير ناقض له))(المبرد- 1997 :2\ 613)؛ أي انه يذهب إلا أن إلا بدل الفعل؛ ولكنه لم يبين إن كانت هي الناصبة للمستثنى أو الفعل الذي أتت بدله والمهم انه لم يقل إن الناصب هو فعل مضمر بعد إلا كما نسب إليه.

الرابع: مذهب الفراء، الذي عزاه السيرافي إليه، وهو "إلا" مركبة من لا وإن المخففة من إن وهو قول فاسد وأعطى ابن مالك أربعة أوجه(ينظر ابن مالك الأندلسي-1990 :2\201).

أحدها :انه مبني على ادعاء التركيب، ويقول لا دليل عليه فلا يذهب إليه.

ويقول: إن هذا التركيب لو صح وجوده قد غير المعنى ونتيجة لتغير المعنى يتغير الحكم.. ويقول: ((فلو كانت "إلا" مركبة لم يبق عمل ما ركبت منه لزوال معناه وتجدد معنى الاستثناء))(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\201).

ثالثها: إن التركيب من لا وان المخففة غير لازم النصب بل الأولى عدم النصب كما كان قبل التركيب، لازدياد الضعف بالتركيب، وأمر ما ولي "إلا" بخلاف ذلك فبطل التركيب.

رابعها: إذا صح التركيب وكون المنصوب بعد "إلا" بان لوجب "إلا" يتم الكلام بالمنصوب مقتصرا عليه كما لا يتم بعد أن؛ لأن العامل المنقوص لا ينقص عمله.

الخامس: وهو مذهب عزاه السيرافي إلى الكسائي وهو النصب بعد "إلا" بأن مقدرة فيقول: وهو قول في غاية من الضعف؛ لأنه مبني على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه)(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\201)، ويكون سبب رفضه أيضا هو السبب في رفض المذهب الرابع(ينظر ابن مالك الأندلسي-1990 :2\201).

ومن ثمّ يتضح أن ابن مالك استطاع الرد على جميع الآراء الأخرى ولم يرد ابن عقيل والجرجاوي مذهب ابن مالك وذكرا الردود على المذاهب الأخرى من دون أن يختارا أو يصححا أحد الآراء في شرح التسهيل، ومع أن ابن عقيل صحح المذهب القائل بان الناصب هو ما قبل "إلا" في شرح الألفية لم يورد أي رد على مذهب ابن مالك(ابن عقيل 1980-دار الفكر : 1/ 583).

ويقول ابن عقيل إن ابن مالك يزعم أن مذهبه القائل إن "إلا" هي الناصبة للمستثنى هو مذهب سيبويه، هذه عبارة ابن مالك في شرح التسهيل إذ يقول في شرح التسهيل: ((... واخترتُ نصبه بها نفسها، وزعمتُ أني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرّاح لكتابه ،وأنا استعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضا، ...))(ابن مالك الأندلسي-1990 : 2\194)، وقد فصّل ابن مالك في ذلك ليدل على استيعابه لكل شوارد وأسرار كتاب سيبويه فأراه يفصّل في ذكر أبواب الاستثناء التي تبين رأي سيبويه الذي يتفق مع رأيه فيقول: ((فمن ذلك في الثاني من أبواب الاستثناء ب"إلا" يكون الاسم بعدها على وجهين:(احدها: "إلا" تغير الاسم عن الحالة التي كان عليها قبل أن تلحق ،كما أن " لا" حيث قلت: لا مرحبا ولا سلامةً(في كتاب سيبويه قال : " لامرحبا ولا سلامٌ " وليس سلامة)، ولم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك "إلا" ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا " لمعنى))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\194)، ويوجه قول سيبويه هذا بـ ((فجعل "إلا" نظيرة "لا" المحمولة على "إنّ " في أنّ ما تدخل عليه تصادفه مشغولا بعامل غيرها فتؤثر في معناه دون لفظه ، وتارةً تصادفه غير مشغول بعامل غيرها فتؤثر في لفظه ومعناه ، ثم صرّح بان العامل في زيد من نحو قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\194)، والوجه الثاني: ((أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل "عشرون " فيما بعدها إذا قلت : " عشرون درهما"))(ابن مالك الأندلسي-1990:2\194)، ويوجه هذا الوجه فيقول: ((... ثم صرّح بان العامل في زيد من نحو: قاموا إلا زيدا ما قبله من الكلام، فأمّا أن يريد بما قبله "إلا" وحدها أو الفعل وحده أو كليهما، فدخول "من " مانعٌ من أن يريد كليهما؛ لأنها للتبعيض لا لبيان الجنس))(ابن مالك الأندلسي-1990:2\194).

ويذكر كلام لسيبويه في خامس أبواب الاستثناء: ((...ثم قال سيبويه:" وعلى هذا ما رأيت أحدا إلا زيدا، فتنصب على غير "رأيت"، وذلك انك لم تجعل الآخر بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول، وعمل فيه ما قبله كما عمل عشرون في الدرهم))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\195.،ينظر سيبويه : 2\319 وهو ينسبه إلى يونس وعيسى أيضا ، ينظر رأي السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: السيرافي :2\61).

ويشرح ابن مالك قول سيبويه السابق: ((فصرّح بان نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يُبدّل، إنّما يغير رأيت فتعيّن بالا، ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال:" ولكنك... في الأول "، فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلت إلا بمكابرة وعناد))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\195).

ويذكر كلاما لسيبويه في الباب التاسع للاستثناء فيقول:(إن سيبويه يقول بعد أن مثل بـــ "أتاني القوم إلا أباك":(وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام)(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\195، ينظر سيبويه : 2\331).

ويوضح المقصود من كلام سيبويه فيقول: ((فقد جعل علّة نصب الأب عدم دخوله فيما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك إلا يكون لفظ الأب مصوبا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظ في معناه، وإذا لم يكن النصب يأتي تعيّن أن يكون بالا))(ابن مالك الأندلسي-1990: 2\195).

وينتهي بنتيجة إلى أن حاصل كلام سيبويه هو: (إن إلا هي الناصبة لما استثنى بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو اقوي، ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول أو غلط فيما تأوله)(ابن مالك الأندلسي-1990 :2\196).

ومن ثم يتضح أن لابن مالك حجة في أن مذهب سيبويه هو النصب بـــ"إلا" وهذا ما يقوي مذهبه؛ لأنه يقول إنّه رأي سيبويه والمبرد(ورد رأيه سابقا) والجرجاني(وقد قال في كتاب الجمل: " وإلا تنصب الاسم الذي لا يتعلق بما قبله بوجه..... فان تعلق الاسم الواقع بعد إلاّ بما قبله لم تعمل فيه...) الجرجاني: 20، و ينظر له أيضا الجرجاني-1408هـ: 103، إذ يقول إن إلا لها حالتان العمل لفظا ومعنى، أو في المعنى دون اللفظ) ويعطي دليلاً لما يذهب إليه، وإثباتا يقضي بأنه مذهبهم، ولم يردّ الشارح على ابن مالك في المساعد على هذه الأقوال أو أن يوجه كلام سيبويه إلى وجه آخر غير الذي وجهه ابن مالك، واكتفى بالألفية بتصحيح الرأي القائل بأن ما قبل "إلا" هو الناصب وهو الرأي الذي نُسب إلى سيبويه الذي ينفيه ابن مالك عنه بدلائل ثلاثة ،الأمر الذي

يجعل ابن عقيل غير دقيق باعتراضه على ابن مالك في النسبة إلى سيبويه؛ لأن ابن مالك قد أورد أدلة تقضي بذلك وإذا أراد أن يعارضه لجاء بدليل يعضد به رأيه.

النتائج: خرج البحث بنتائج منها:

1. إن الاعتراض اللغوي الذي اعتمده ابن عقيل في تحديد موضع الضعف في النص مبني على منهجية خاصة قد اتخذها في مجمل الكتاب، بمتابعة كلام ابن مالك ومقارنة الكلام مع المنطق اللغوي وعرضها على الآراء السابقة التي يعتقد أن لها أثرا في توجيه ابن مالك للقواعد التي يتبناها في ألفيته.
2. توجيه ابن عقيل كلام ابن مالك كشارح للألفية، بوصفه دارسا لما ورد فيها مستدلا على صحة أو خطأ توجيه ابن مالك حسب رؤيته اللغوية ومنهجه العام في تحليل ظاهر النص.
3. يمكن أن يكون اعتراض ابن عقيل ظاهريا غير معتمد على مرجعيات النص والمصنف.
3. تابع ابن عقيل في اغلب توجيهاته رأي شيخه أبي حيان في شرح التسهيل، وفي بعض الأحيان تكون متابعة من غير تدقيق.
4. اتخذ ابن عقيل منهجاً يحاكم آراء ابن مالك مستعملاً سلطة الآراء السابقة لعلماء النحو.

المصادر

القرآن الكريم

- إبراهيم أنيس - عبد الحليم منتصر - عطية الصوالحي - محمد خلف الله أحمد، المعجم الوسيط، الناشر: مجمع اللغة العربية - مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.
- ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدّين محمّد ابن الإمام جمال الدّين محمّد بن مالك ، ت (686هـ) ، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تح محمّد باسل عيون السّود ،ط1 ، (1420هـ /2000م).
- ابن خروف الاشبيلي ابو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف ،ت(609هـ)، شرح جمل الزجاجي لابن خروف،تح سلوى محمد عمر عرب ، جامعة ام القرى ، 1419هـ.
- ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ابن عقيل ت(769هـ)، المساعد ، تح : محمد كامل بركات ، طبع بطريقة الرص الإلكتروني الاوفست ، دار الفكر ، هـ1400-1980م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري،ت (769هـ)،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد،ط 20 ،دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه،1400 هـ - 1980 م
- ابن مالك الاندلسي ، محمد بن عبد الله ت: (672هـ)، شرح الكافية الشافية، تح علي محمد معوّض، وعادل احمد عبد الموجود،ط1، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، 1420هـ- 2000م
- ابن مالك الأندلسي ، محمد بن عبد الله ت: (672هـ)،شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم أحمد هريدي، ط1 ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.
- ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله ت(672هـ)، شرح التسهيل ، تح احمد عبد الرحمن السيد ، حمد بدري المختون ،ط1، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر –الجيزة ،1410هـ- 1990م.
- ابن مالك الأندلسي محمد بن عبد الله ت(672هـ)،شرح التسهيل ، تح محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ،ط1، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1422هـ، 2001م
- ابن مالك الأندلسي، محمد بن عبد الله ، الفوائد المحوية في المقاصد النحوية ، ت(672هـ)،تح وداد يحيى ،(رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في النحو، نشرت ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ،1405-1406هـ
- ابن منظور محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ت(711هـ)، لسان العرب ، تح اليازجي وجماعة من اللغويين ، ط1، دار صادر –بيروت .
- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي،الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تح عدنان درويش، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
- أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، تح حسن الهنداوي د.ط، دار القلم دمشق .

- الازهري خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي ،ت(905هـ)، الموصل النبيل إلى نحو التسهيل ، تح، ثريا عبد السميع إسماعيل ، رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه ، نشرت ، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية، 1418هـ -1998م.
- الازهري خالد بن عبد الله الأزهري الجرجاوي ت(905هـ)، الموصل النبيل الى نحو التسهيل ، تح، ثريا عبد السميع اسماعيل ، رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه ، نشرت، جامعة ام القرى ، كلية اللغة العربية ،1418هـ -1998م.
- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ،ت(471هـ)، كتاب الجمل للجرجاني ، تح علي حيدر ،د.ط، دمشق ، 1392هـ-1972م.
- الجرجاني علي بن محمد بن علي الجرجاني،التعريفات ط1، دار الكتاب العربي – بيروت، 1405هـ.
- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ت(471هـ)،شرح كتاب الجمل للجرجاني ، تح خديجة محمد حسين باكساني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو ،نشرت ، جامعة أم القرى ،1407-1408هـ.
- الجوهري إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تح أحمد عبد الغفور عطار، ط4، الناشر: دار العلم للملايين، 1990م
- الدلائي محمد بن محمد بن يحيى بن بكر المرابط الدلائي ،نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، تح مصطفى الصادق العربي ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه قسم اللغويات ، نشرت ، جامعة الازهر كلية اللغة العربية ،1979م.
- الزيدي، مازن عبد الرسول سلمان ، نحو سيبويه في كتب النحاة ، رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها ، جامعة المستنصرية ، كلية الآداب ، 1427ه-2006م.
- سعدي أبو حبيب، القاموس الفقهي، دار الفكر ،دمشق سوريا ، ط2 ، 1408هـ- 1988م.
- سيبويه : أبو بشير عمرو بن عثمان ت(18هـ) ، كتاب سيبويه ، تح عبد السلام محمد هارون ، ط3 ، مطبعة المدني ، القاهرة ،1408هـ-1988م.
- السيرافي أبو سعيد ت(368هـ)، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، تح رمضان عبد التواب ، محمد فهمي حجازي ، محمد هاشم عبد الدار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1986م.
- عبد الزهرة زبون حمود كحيط ، ردود القدامى والمحدثين النحوية على سيبويه اطروحة اعدت لنيل شهادة الدكتوراه فلسفة في قسم اللغة العربية ،نشرت ، الجامعة المستنصرية ، كلية الاداب، 1427هـ 2006م.
- الفيروزآبادي محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ت(817ه)، القاموس المحيط ، تح مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، ط8، مؤسسة الرسالة ، 1426هـ-2005م
- المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت(285هـ)المقتضب ، تح محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت –لبنان .
- المبرد، محمد بن يزيد أبو العباس (ت 285 هـ)، الكامل في اللغة والأدب تح محمد أبو الفضل إبراهيم [ت 1401 هـ] ط3، دار الفكر العربي - القاهرة1417 هـ - 1997 م
- التهانوي محمد علي بن علي بن محمد ، ت(1158هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون، تح : احمد حسن بسج،ط2، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، 1427هـ-2006م.

المستخلص باللغة الانكليزية

:Summary

Ibn Aqil employed his objections to present the issues in his commentary. He cited the objections based on his own opinion or the opinion of the school of thought to

---

which he belonged. When these objections are presented against Ibn Malik's other books besides Alfiyya, the justification for the commentator Ibn Aqil's objection to the author and the discussion of the objection becomes clear.

Ibn Aqil followed a different approach to the issues of Alfiyya. We find him explaining what he found in the text with a purely grammatical explanation. We may find him discussing the text and attempting to identify the influences that influenced Ibn Malik in adopting his opinion. At other times, we find him adhering to his grammatical school of thought, imposing it on Ibn Malik's text. We may also see him researching the earlier texts to determine the opinion he deemed appropriate, either because a scholar had adopted it or because the school of thought Ibn Malik adopted contradicted what Ibn Aqil deemed correct.